رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ٢٢ / ٣ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٤

الاقباط والتغيير السياسي في مصر بعد العام ٢٠١١

Copts and political change in Egypt after 2011

ا.م.د. سداد مولود سبع

Assistant Prof. Dr.sudad mawlood sbea

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

University of Baghdad / College of Political Science

sudad.mawlud@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعد مشكلة الاقليات اشكالية مرافقة لاغلب المجتمعات وتحديدا بلدان عالم الجنوب، وتزداد اشكالية الاقليات مع مرور البلدان بالتغييرات السياسية او الاجتماعية او الازمات، الا ان دراسة الحالة المصرية فان الاقباط لم يكونوا في اغلب الاحيان مصدرا لعدم الاستقرار السياسي في مصر بل كانوا جزءا مهما من نسيجها الاجتماعي لكن بعد التغيير السياسي في العام ٢٠١١، بدات تستشعر تلك الاقلية خطر ذلك التغيير بسبب المناخ السياسي والاجتماعي الذي طال مصر خلال المرحلة الانتقالية الاولى وقد تشاطر ذلك الخطر العديد من شرائح المجتمع المصري، وهذا ما سنحاول البحث فيه واثبات صحة ذلك الراي.

الكلمات المفتاحية : "الاقليات "، الاقباط "، "التغيير السياسي "، " مصر"

Abstract

The problem of minorities is a problem that accompanies most societies, specifically the countries of the Global South, and the problem of minorities increases as countries go through political or social changes or crises. However, by studying the Egyptian case, the Copts were not in most cases a source of political instability in Egypt, but rather they were an important part of Its social fabric, but after the political change in 2011, this minority began to feel the danger of that change due to the political and social climate that affected Egypt during the first transitional phase. This danger was shared by many segments of Egyptian society, and this is what we will try to research and prove the validity of that opinion

Keywords: "Minorities", "Copts", "Political change", "Egypt"

المقدمة:

يعد الاقباط احد اكثر الاقليات الاكثر اندماجا داخل المجتمع المصري فهم على مدى تاريخ طويل تشاطروا مع باقي المجتمع المصري تارخ طويل من الظروف الداخلية والخارجية، وكانوا جنبا الى جنب مع غالبية المجتمع المصري، وكانوا عنصر مساهم في بناء مصر قديما وحديثا واستطاعت هذه الاقلية الاندماج والانصهار داخل المجتمع المصري، فهم مع باقي المصريين يشكلون ككل مندمج شكلت الامة المصرية والدولة المصرية الحديثة.

دخلت مصر نهاية عقد التعسينيات من القرن الماضي شانها شان اغلب البلدان العربية والاسلامية موجة تصاعد المد الاسلام السياسي، فضلا عن الدولة الاوربية، وكانت غاية تلك الجماعات اعطاء صورة مسيئة للاسلام من خلال محاربة الاقليات ومحاولات تشوية صورة الاسلام، وكانت حصة مصر من هذا المد المتطرف

المتشدد، لكن حاولت القيادة المصرية ضبط مسار تلك العمليات الارهابية من خلال الملاحقة والتحقيق للحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي، الا ان مصر دخلت منعطف اخر تمثل بالحركات الاحتجاجية التي اطاحت بنظام حسني مبارك وتغيير سياسي في مصر، وهنا كان للاقباط موقف يساند اغلب شائح المجتمع المصري المطالبة بالتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومع المراحل التي مرت بها مصر بعد العام ٢٠١١ كان للاقباط مواقف مختلفة وليست ببعيدة عن باقي الغالبية العظمى للشعب المصري.

لذا فان اشكالية البحث تنصب على ان استمرار الخطاب السياسي لاي اقلية بكونها اقلية وليس شريك بالوطن هو استمرارا لحالة التشظي المجتمعي، ونظرا لكون مصر على الرغم من تحدي الاسلام السياسي، الا انها احد اكثر البلدان العربية انسجاما، ولحل تلك الاشكالية من الضروري الاجابة عن الاسئلة التالية: هل ان للأقباط دورا سياسياً فاعلا في مصر؟ واشكالية هذا الدور بعد التغيير السياسي في العام ٢٠١١ ، والموقف من المرحلتين الانتقالية الاولى ٢٠١١، والثانية بعد تموز ٢٠١٣واذا كان الجواب كلا، فما هو السبب؟ هل هو مرتبط بكونهم اقلية، ام هي اشكالية عامة في بنية النظام المصري؟ ام المصدر الاساس في عدم تحديد الدور الواضح للأقباط يرجع الى درجة اندماجهم العالي في المجتمع المصري وهو من الصعوبة تحديد دورهم كأقلية متميزة عن المجتمع المصري؟ وهذا ما سنحاول الاجابة عنه في ثنايا البحث.

فرضية البحث تنطلق من حقيقة مفادها انه بين مطالب الاقباط وبين التحديات السياسية الداخلية والخارجية التي تواجه مصر بعد التغيير السياسي فان قضية الاقباط بحاجة الى اعادة الادارة والهندسة المجتمعية بما يخدم ويعزز ركائز النظام السياسي المصري.

ولحل اشكالية البحث والاجابة على فرضيته فقد تم تقسيمة الى ثلاث مباحث الاول بحث في اصل الاقباط، وتسميتهم ونسبتهم واماكن تواجدهم ودرجة اندماجهم، ومن ثم يتناول علاقاتهم بالنظام السياسي ومشاركتهم السياسية وما يرافقه من مشاكل، والمبحث الثالث يتناول دور الاقباط من التغيير السياسي في مصر الى جانب خاتمة البحث

المبحث الاول: الاقباط في مصر(نسيتهم، وقعهم الجغرافي، اندماجهم الاجتماعي)

الباحث في ساسيولوجية المجتمع المصري يرى ان الاقباط والمسلمين بصورة عامة هم من اكثر شعوب المنطقة انسجاما من ناحية العادات والتقاليد اذا ما تم المقارنة مع باقي اقليات المنطقة العربية، وذلك بفعل العامل الزمني للتجاور بين الاقباط والمسلمين، فضلا عن طبيعة ادارة النظم السياسية المتعاقبة لمصر، الى جانب تاثر مصر بشكل او باخر بالبلدان التي خضعت لها، وهنا لا نقصد التاثر بالقيم والعادات والتقاليد بل بالانفتاح على الاخر واحترام عادته وتقاليده، الامر الذي جعل مصر احد الشعوب الحية. ونظرا لكونهم احد مكونات المجتمع المصري فهم لهم حقوق وعليهم واجبات كفلها لهم القانون المصري(١).

الحتمية البحثية تفرض علينا البحث في اصل تسمية الاقباط، التي هي متميزة عن باقي مسيحي المشرق، وطبيعة المعتقد الديني لهم، ونسبتهم المئوية واماكن تواجدهم جغرافيا ووضعهم الاجتماعي.

اولا : اصل كلمة الاقباط.

كلمة "قبط" تعود في الراجح الى الكلمة اليونانية "ايجيبتوس" "AIGUPTUS " التي اطلقها اليونانيون على في وصف مصر والنيل. اما اصل الكلمة فهناك عدد من الآراء ترجع اصل الكلمة الى الاغريق، فتزعم احدى المخطوطات القبطية ان الاغريق اطلقوا كلمة "كوبتوي" "COPTOI" على المصريين لانهم كانوا يختنون اولادهم. وفي بعض المصادر العبرية والسامية روايات تفيد بان كلمة "قبط مشتقة من اسم قفطايم (قبطيم) بن مصريم او "مصرايم" احد احفاد نبي الله نوح (عليه السلام) واول من سكن واستقر بوادي النيل، وسمي مدينة قبط باسمه، والى هذا يذهب بعض المؤرخين العرب. غير ان الاتفاق العام بين الباحثين يرجع كلمة "قبط" ال الكلمة اليونانية "ايجيبتوس" (٢). ومع مرور الزمن اصبحت كلمة "قبط" تطلق على من احتفظ بديانته المسيحية من المصريين، مقابل الاكثرية التي تحولت الى الاسلام. ومن هنا لا يدخل في القبط المسيحيون العرب الذين يتبعون كنائسهم الاصلية كالفلسطينيين، والسوريين، والمارونيين كما لا يدخل ايضا المسيحيون من ذوي الجنسيات الاجنبية(٣).

ثانيا: المعتقد الديني.

يدين غالبية الاقباط الى الكنيسة الارثوذكسية المرقسية القبطية، ومقرها مدينة الاسكندرية، حيث يتبعون تعالم القديس مرقس الذي توفي عام ٦٨ ميلادية في الاسكندرية. وتمتع الكنيسة القبطية باستقلالها عن باقي المراكز الكنسية الاخرى في العالم، بمعنى انها كنيسة وطنية مصرية مستقلة، لأنها تؤمن بالطبيعة او المشيئة الواحدة للسيد المسيح، وهي ترى بان هذه الطبيعة الالهية "لاهوتية" على عكس الكنائس الاخرى في العالم مثل الكاثوليكية والبروتستانتية، التي لا تؤمن بالطبيعة المزدوجة "اللاهوتية والناسوتية" للسيد المسيح (عليه السلام)(٤).

ويعد غالبية الأقباط في مصر من متبعي الكنيسة القبطية المرقسية الارثوذكسية والتي تعرف باسم "كنسية الاسكندرية"، الا انهم مع ذلك يتبعون ثلاثة معتقدات رئيسية تمثلها الطوائف الارثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية (البروتستانتية)(٥).

ثالثا: نسبتهم السكانية

يعد الاقباط ان اجداد الاقباط الحالين هم من اصل عربي قديم، وعد هذا الفتح العربي الاول، وتوالت الفتوحات العربية المتتالية على مصر، ومع دخول الاسلام لمصر تحول الاكثرية من الشعب المصري من الديانة المسيحية الى الديانة المسلمة واصبح القبط يشكلون اقلية عددية بالمقارنة مع المسلمين. وفي العصور الحديثة انتهى تعداد السكان الذي اضطلع به علماء الحملة الفرنسية الى ان سكان مصر يبلغ مليونين ونصف المليون عدد الاقباط لم يكن يزيد عن مائتي الف عند الاحتلال الفرنسي. وقد زاد عدد السكان في عهد محمد علي باشا الى

اربعة ملايين نسمة ونصف المليون، وقدر كلوت بك ان تعداد القبط الارثوذكس كان في تلك المدة ١٥٠ ألف نسمة وخمسة ألف من القبط الكاثوليك(٦).

وقد تتابعت الاحصاءات الرسمية منذ عام ١٩٠٧، وحتى العام ١٩٧٦، لتظهر لنا ان نسبة الاقباط المئوية كانت اقرب بوجه عام الى الثبات. فقد اظهر احصاء عام ١٩٧٦، ان عددهم بلغ (٢,٢٨٥,٦٢٠) نسمة من مجموع السكان الكلي البالغ وفقا للتعدد نفسه (٣٧,٥٤٣,٠٠٠)، اي ان نسبتهم تصل الى (٦,٧) بالمئة من مجموع السكان(٧). وهذه النسبة تعد الاكثر قبولا لكونها تمثل جهة رسيمة.

اما الجهات غير الرسمية، وهم الاقباط فهنا تتباين التقديرات بين مصدر واخر، فالمصادر الاول يقدر عدد الاقباط بـ(١٢,٥%)، اما المصدر الثاني فيقدر النسبة بحوالي (١٥%) من السكان، لكن تبقى المصادر الرسمية هي الاكثر اعتمادا لكونها موثوقة، ومعتمدة من قبل الدولة، وحتى في حال الاخذ بأعلى نسبة لتقدير الاقباط فانهم لازالوا يشكلون اقلية في المجتمع المصري (٨). لاسيما وان نسبة الاقباط تتعرض لتغيير الديمغرافية الاجتماعية، واهم تلك العوامل، هي (٩):

١- تفوق معدلات مواليد المسلمين.

٢- التحولات الدينية الى الاسلام (بشكل طوعي وليس كما يشاع عن حالات التحول القسرية).

٣- هجرة الاقباط المستمرة الى خارج مصر، وهنا يقصد بهجرتهم الدائمة الى دول المهجر الرئيسية وهي كندا، والولايات المتحدة الامريكية، واستراليا.

ومن الضروري الاشارة الى تركز فترات هجرة الاقباط هي ذاتها الفترة التي تتزامن معها هجرة المسلمين ايضا الى خارج مصر. ومن ثم فان الدافع نحو هجرة الاقباط لم يكن بدافع ديني او لكونهم اقلية بل قد يشترك الاقباط مع المسلمين بالأقبال على الهجرة، بسبب العامل الاقتصادي والبحث عن ظروف معيشية افضل في الخارج. ويأتي هذا بالتزامن مع الدعم المعنوي والمالي، والتسهيلات التي يتلقاه الاقباط دون المسلمين عند الهجرة من قبل الدول المضيفة؛ مما يحفزهم على الهجرة اذا ما رغبوا بترك البلد.

رابعا: توزيعهم الجغرافي

ينشر الاقباط في محافظة القاهرة، والمنيا، واسيوط، وسوهاج. اذ اشر تعداد عام ١٩٧٦ بان نسبتهم في هذه المناطق يصل الى حوالي ١٠% من تعداد السكان واعلى نسبة لتواجدهم هي في محافظة اسيوط، اذ تصل نسبتهم الى ما يقرب ٢٠% من السكان. ويشكل الاقباط القاطنين في تلك المناطق ما يعادل نصف عدد الاقباط في مصر ككل، اما القاهرة فتضم حوالي ٢٥% من مجموع عدد الاقباط الكلي (١٩). في حين لا تتجاوز نسبتهم ٢,٣% في الدلتا شمال مصر(١١). وتوضح الخارطة الادارية لمصر ان الاقباط يقطنون جنوب مصر، والخارطة الادارية توضح ذلك.

وهذا التركيز في تواجد الاقباط في مناطق معينة لا ينفي انتشارهم واختلاطهم مع باقي السكان (١٢)، وهذا يتضح من خلال درجة تجانسهم في العادات والتقاليد بل حتى طريقة الملبس.

خامسا: الوضع الاجتماعي

يتوزع الاقباط بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع المصري. فهناك كبار التجار من المشتغلين بالاستيراد والتصدير وكبار المقاولين والصناعة ورجال الاعمال المشتغلين بالخدمات السياحة، والبعض الاخر يملك المصانع ويشتغلون بالصناعات المعدنية الخفيفة والملابس والصناعات الغذائية. وهناك الطبقات الوسطى من ملاك العقارات في المدن والرأسمالية الريفية. لكن يظل الثقل الحقيقي للفئات الحضرية من اصحاب المهن الحرة كالأطباء والصيادلة والمهندسين والمحاسبين والمحامين. اما الفئات المتوسطة الصغيرة من معلمي المدارس وغيرهم من الموظفين وتجار وصغار الملاك والحرفيين ورجال الدين (١٣). هذا التنوع في الوضع الاجتماعي يشير الى درجة الانسجام الاجتماعي بين الاقباط والمسلمين وعدم اشتغالهم وتحيدهم بمهنة معينة.

وهذا مرده الى التواجد الطويل بين الاقباط والمسلمين خلف نسيجاً متكاملا للمجتمع المصري، ومن فان عملية الحراك الاجتماعي للأقباط داخل المجتمع المصري لم يواجه بعقبات، وان عاداتهم وتقاليدهم ومزاجهم اندمج وانصهر تحت بوتقة واحدة وهي الكيان السياسي للامة المصرية (١٤).

سادساً: مشكلة الاندماج

مع تحفظنا الشديد ازاء مفردة الاندماج على الاقلية القبطية، الا الضرورة البحثية تفرض علينا حل اي التباس او اشكال قد يثار من قبل البعض، عبر اثارة الفتن مستغلين بعض الازمات التي يمر بها المجتمع المصري من قبل بعض الاصوليين والمتطرفين المدعومين من قبل قوى خارجية تناصب العداء للعرب(*)، وان كان هذا التيار تراجع بعد العام ٢٠١٣. والدليل على ذلك ان الاقباط لم يتم البحث على كونهم اشكالية في المجتمع المصري على مر تاريخ مصر، ولم يثار التميز الطائفي في مصر الا في عهد الرئيس الاسبق انور السادات، والتي يعزى العديد من المحللين الغرب وحتى العرب الى انه مثار هذه القضية مرتبط بسياسة الانفتاح الاقتصادي، وتغيير النهج الايديولوجي لمصر بطريقة مفاجئة التي ادت الى انعطافه في مسار سياسة مصر الاقليمية والعربية، وما رافقه من مناخ فكري وثقافي قاد الى ازمات اقتصادية واجتماعية، وبروز جماعات اصولية متشددة لم تستهدف الاقباط فحسب، بل استهدفت بعض المسلمين المؤمنين بهذا التغيير، الامر الذي عرض النسيج الاجتماعي المصري لاختلال في ميزانه(١٥)، الا انه سرعان ما تم رأب الصدع من خلال حل تلك المشكلة بالركون الى النهج العقلاني في ادارة المشكلة.

وحقيقة المشكلة تكمن بالعامل الاقتصادي بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتغير النهج الاقتصادي من الاقتصاد الاشتراكي الى الاقتصاد الليبرالي، التي ادت الى زيادة حالات الفقر، وشيوع ثقافة دينية انتقائية ومجزأة شاع فيها التباس المفاهيم، والتفسير الظاهري للنصوص واتباع المتشابهات الامر الذي قاد لانتشار عشرات التنظيمات العنقودية التي امنت بالتغيير عن طريق القوة، والتركيز على مسألة الاسلام السياسي في افكارها (١٦).

الى جانب العوامل الداخلية كانت هناك عوامل خارجية انقسمت بدورها الى بيئة دولية تحاول خلق دولة ضعيفة، فدولة بثقل مصر غالبا ما تحاول الاطراف الخارجية اضعافها عبر اثارت المشاكل الداخلية، لاسيما وان موضوع الاقليات احد المواضيع الحساسة. اما العامل الاخر وهو العامل الاقليمي المتعدد بأهدافه وتوجهاته، وتأتي في المقدمة اسرائيل التي تحاول ان تجعل من مصر دولة ضعيفة ومجزأة، وعاجزة عن مواجهتها، فضلا عن دعم القوى الاقليمية لتلك التنظيمات الاسلامية المتطرفة في مصر وهو ما ادركه رجال الدين المسلمين والاقباط(١٧)، وتم امتصاص تلك الازمة.

ثم عاودت الازمة للبروز مرة اخرى في العام ١٩٩٩، في اعنف صورها، بعد الاشتباك بين الاقباط والمسلمين في صعيد مصر، وهي مناطق تركز الاقباط، ادت الى مقتل ٢١ شخصا معظمهم من المسحيين (١٨). وفي عام ٢٠٠٢، اندلعت مرة ثانية الاشتباكات بين الطائفتين في صعيد مصر ايضا، وكانت سمت التعصب الطائفي هي السبغة التي سبغت على الازمة، عبر اتهام المسلمين بمحاولة تعطيل حفل افتتاح كنسية جديدة والمسلمين ادعوا انهم غضبوا من قرع اجراس الكنيسة، وكانت نتيجة هذا العنف حرق منازل للمسيحين، وتكررت الحالة مرات عدة، ففي الاسكندرية في ٢٠٠٥/١١/٢١، اصطدم ٥٠٠٠ متظاهر مسلم مع الشرطة امام كنيسة جرجس في مسيرة احتجاج على نشر قرص لمسرحية معادية للإسلام(١٩). كما كانت هناك حادثة اسلام زوجة قس قبطي في العام ذاته، والتي اثارت مشاعر الكراهية لدى الاقباط، وحاولوا عد الحادثة محاولة اجبار الاقباط على الدخول بالإسلام، الامر الذي دفع السلطات المصرية لأعادت المرأة الى الكنيسة وارغمت الى العودة الى الديانة المسيحية مرة ثانية. في المقابل كانت هناك حالات كثيرة اثبت في مصر ان رجال دين اقباط يحاولون جذب فتيات مسلمات مستغلين حاجتهم المادية لردهم عن دينهم، وبرزت هذه الظاهرة في نهاية تسعينيات القرن، وذا مره الى تيارات اصولية تنتمي لكلا الطرفين (٢٠).

تلك السلوكيات تقف ورائها قوى خارجية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية وما يثبت هذه الفرضية تشريع الكونغرس الامريكي لقانون حماية الاقليات الدينية في العام ١٩٩٨، وارسال بعثة لجنة الحريات الدينية بالكونغرس المنبثقة عن هذا القانون الى مصر في ٢٠/ ٣ /٢٠٠١، والذي يشير الى حجم التقارب بين اقباط مصر والمحور المسيحي المتطرف في الولايات المتحدة الامريكية(٢١).

ولم تقف اعمال العنف الطائفي بين الاقباط والمسلمين عند ذاك التاريخ، بل عاودت للظهور مرة ثانية للبروز في المجتمع المصري لكن هذه المرة بعيدا عن صعيد مصر، لينتقل الى مدينة الاسكندرية التي عرفت بالتعايش السلمي بين كل الجاليات والاقليات، عندما تعرضت ثلاث كنائس للهجوم من قبل افراداً من المسلمين

ذهب ضحيتها عددا من الاقباط بتاريخ ٦/١٤ /٢٠٠٦، واستمرت على اثرها الهجوم على الكنائس والذي قوبل بالرد عليه من قبل الاقباط، استمرت على اثر تلك الحاثة اعمال العنف لعدت ايام تدخلت القوات المسلحة على اثرها لوقف العنف بين الطرفين، ومحاولة تهدئة الراي العام المصري عبر تقديم الجناة (٢٢). واندلعت لاحقا في العام ٢٠١٠، ايضا اعمال عنف طائفي في الاسكندرية، اتهم بها شاب مسلم، اعتقلته قوات الامن، وبعد التحقيق معه وتعذيبه لحد الموت اتضح لاحقا انه بريء، والذي اشعل الراي العام المصري، لكن هذه المرة ضد جهاز امن الدولة، وكانت هذه الحادثة احد العوامل الدافعة لأحداث ٢٥/ يناير / ٢٠١١. واسقاط النظام المصري.

لكن تبقى حقيقة ان اعمال العنف الطائفي لا يمكن الجزم بنهايتها تماما في ظل بيئة اقليمية ودولية تسعى لزعزعة الاستقرار السياسي للبلدان، لكن بالمقابل يجب الاقرار بحقيقتين، هما :

- الاولى ان اعمال العنف المتفرقة بين المسلمين والاقباط، هي حالات متفرقة وليس ظاهرة مستديمة، لكون المجتمع المصري احد المجتمعات المتعايشة والمنسجمة اجتماعيا الى حد كبير، والفارق الاجتماعي ليس اساسه طائفي بل طبقي، وايديولوجي، وهذا ما بدا واضحا بعد الحركات الاحتجاجية في ٢٥ يناير ٢٠١١.

- الثانية تكمن في براعة ودهاء النظام السياسي المصري كمؤسسة في ادارة هذا الملف، والتعامل معه، وافشال كل المحاولات الخارجية سواء الاقليمية او الدولية في جعل قضية الاقباط، نقطة ضغط عليه، ومرد هذا ان النظام السياسي المصري يمتاز بالمؤسسية العالية فهو لا يرتبط بشخص من يحكمه شان باقي النظم الجمهورية، وهذا ما اعطاه الكفاءة والقدرة على المناورة في ادارة العديد من الملفات في مقدمتها قضية الاقباط.

المبحث الثاني: المشاركة السياسية للأقباط والموقف من التغيير بعد العام ٢٠١١

اولا: علاقة الاقباط بالنظام السياسي المصري

البحث بعلاقة الاقباط بالنظام السياسي المصري يقع ضمن حقيقة مسلم بها في بلدان عالم الجنوب، وهي ان السلطة بيد الجماعة الاكبر في المجتمع لكن بصورتها الشكلية، لكون حقوق الجماعة الاكبر او الاكثرية هي في الحقيقة غير مصانة عملياً. وبالتالي فكيف بحقوق الاقليات؟ لذا فأن انتهاكات حقوق الاقليات تقع ضمن سياق انتهاك الاكثرية الساحقة في اغلب الاحيان. كما تدفع السياسة الوطنية الداخلية من خلال الممارسة– وليس من خلال التشريع– الى عدم الاندماج القومي –وهذا ناجم عن التمييز في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما ينمي الاحساس بالتميز القومي، وربما يتطور الى الاحساس بالعداء القومي، وما يجعل البيئة الاجتماعية والسياسية مهيأة لمشاكل عدم الاندماج في ظل اتساع تأثير الاقليات وتحولها الى خطر يهدد الكيان السياسي الذي يوجد فيه اذا ما طالبت بالانفصال، لاسيما اذا ما تضافرت معها الدعم الخارجي(٢٣).

في حالات اخرى قد لا تدعوا الى الانفصال، الا انها تسعى للضغط على النظام السياسي لتلبية مصالحها، وهذه الحالة الاقرب على للأقباط، فالأقباط في كل ازمة عنف تحدث بينهم وبين المسلمين يحاولون قدر الامكان تحقيق اكبر قدر من المنافع، مع سعيهم للحفاظ على وحدة الشعب المصري والتصرف بعقلانية لاحتواء الازمة،

مقابل رفع لائحة المطالب مع كل ازمة بين الطرفين، حيث ان مطالبهم دائما ما تبدا من حيث ما انتهت عنده مكاسبهم، والتي تأتي بالتزامن مع ضغط خارجي ممثل بأقباط المهجر واللوبي الغربي المسيحي المتشدد(٢٤).

لذا فان هذه المطالب اصبحت تفهم بانها ورقة ضغط على النظام السياسي لتحقيق اهداف الاقلية، وكانت ثمرة هذه المقايضة الحرية الدينية الممنوحة للأقباط دون المسلمين، فلا يتم التدخل بشؤون الكنيسة، او فيما يحصل بداخلها من تحديد الخطاب الديني والمواعظ، في حين ان المساجد يتدخل النظام السياسي واجهزته الامنية في تعيين أئمة المساجد، ومراقبة والتدخل في مواضيع الخطب، فضلا عن السيطرة على التعليم الديني والتدخل لتقليصه وسيطرته على الاوقاف الاسلامية (٢٥). بمعنى ان الرقابة الصارمة كانت على الاكثرية من قبل النظام السياسي، مقابل التسامح مع الاقلية في مراقبة مؤسستها الدينية، وهذا السلوك مصدره جوانب عدة، اولها ان الجماعات الاصولية المتشددة سعت لإعطاء صورة سلبية عن الاسلام وحاولت في سبيل ذلك الى زعزعة الاستقرار المجتمعي، والثاني وهو الاهم ان النظام السياسي حاول ابعاد او الحد من ضغط الورقة القبطية عليها من خلال هذا السلوك، وهذا ما عدته الحكومة المصرية خطاً احمر لكونه يمس الوحدة الوطنية لمصر ونسيجها الاجتماعي المنسجم (٢٦). وهنا استطاع النظام السياسي المصري استغلال قضية الاقباط لتقويض نشاط الجماعات الاسلامية الاصولية التي استشعر خطرها وبشكل بارز بعد العام ٢٠١٣، الذي وجد فيها انها تشكل مصدرا لتهديد الأمن القومي لمصر، وفقا لوجهة نظرها.

الجانب الاخر والمهم قضية التشريع، فعلى الرغم من احتواء المادة الثانية من الدستور على ان الاسلام هو دين الدولة، ومبادئ الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع(٢٧). الا ان الواقع كان يؤشر عدم تطبيق هذه الفقرة بشكل دقيق، فقوانين البنوك والنشاط السياحي وحتى الانتاج السينمائي، لا تنطبق مع ما جاء بالدستور. وهو ما عد بمثابة فسحة ايجابية للأقباط للتعايش والعمل مع المسلمين، وان كان متطرفي الاقباط يعدون مسالة ديانة الدولة والشريعة الاسلامية كمصدر مهم للتشريع منافي للواقع باعتبار ان المسلمين مجرد دخلاء على ارضهم مصر والتشريعات التي يجب ان تسن وفقاً لديانة المسيحية لكون الاقباط هم اصحاب البلد الحقيقيون(٢٨)، وهذا منافي بطبيعة الحال للوقائع التاريخية.

كذلك هناك قضية اخرى هي مثار للعلاقة بين الاقباط والنظام السياسي، وهي مسألة بناء دور العبادة الخاصة بالأقباط. اذ هناك رأي عام للأقباط يتمثل في محاباة النظام السياسي للمسلمين دون الاقباط سعيا بمسألة دور العبادة سواء بنائها او ترميمها(٢٩). فالدولة تضع قيوداً على ترخيص بناء الكنائس وترميمها، مما يسبب في لجوء المسحيين الى بناء الكنائس خلسة، بدلا من المحاولات اليائسة للحصول على تصريح من رئيس الجمهورية قبل الشروع في بناء الكنائس جديدة او ترميم اخرى قائمة، وحتى حينما اصدر رئيس الجمهورية وقراراً يفوض المحافظين صلاحية السماح ببناء الكنائس، فأن الاقباط ظلوا يرون بالقرار الجديد استمراراً للنهج السابق (٣٠). وهو ما يعطي المبرر في افتعال اي ازمة بين المسلمين والاقباط واتخاذها كذريعة لاتهام الحكومة بالوقوف الى جانب المسلمين وبالضد من الاقباط، وبالحقيقة هذا منافي للواقع.

ثانيا: مشاركتهم السياسية قبل العام ٢٠١١.

تتباين نسبة مشاركتهم السياسية في الحياة السياسية باختلاف الظروف العامة التي يمر بها النظام السياسي المصري والظروف التي يمر بها الاقباط بشكل خاص، وباقي الشعب المصري كذلك. لذا فأن مشاركة الاقباط بصورة فاعلة ام لا، لا يلغي كونهم اقلية منسجمة الى كبير بالمجتمع المصري. وما اثير من ازمات عنف مجتمعية كان العديد منها بدفع خارجي، فما اثير من مصطلح صراع الحضارات وما رافقة محاولات الاساءة للإسلام سواء من الغرب او من قبل الجامعات الاسلامية الاصولية المتطرفة والذي شجع على توتر يديني قومي بين الاقليات في البلدان العربية والتي طالت مصر بشكل او باخر بالتوتر بين الاقباط والمسيح بين الحين والاخر خلال تلك المدة. وعليه فان مشاركة الاقباط في مصر هو جزء من المشاركة السياسية لباقي المجتمع المصري، ولا يوجد تمييز بمشاركتهم كونهم اقلية ام لا، اما ارتفاع او انخفاض مشاركتهم بالحياة السياسية فهو مرتبط الى كبير بعوامل ذاتية بهم، وبرغبتهم بالمشاركة من عدمها، ولا يوجد عائق سياسي او ايديولوجي او حتى رفض اجتماعي ازائهم، فهم متواجدين في مختلف مؤسسات الدولة: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية. فهناك وزراء واعضاء في كل مجلسي الشعب والشورى، وقضاة وضباط شرطة في اجهزة الامن والقوات المسلحة وبمختلف الرتب، وموظفين بمختلف مستويات السلم الاداري، واجهزة الاعلام. فضلا عن اسهامهم بالأنشطة الفكرية والفنية والعملية(٣١). كونهم جزء اساسي من المجتمع المصري، بل ان درجة الاندماج الاجتماعي في مصر، جعلت معيار الاختيار بالوظائف العامة والخاصة تخضع لمقياس مادي وعامل الكفاءة، وليس معيار الدين.

لكن مع تصاعد موجة الخطابات السياسية الداعية الى التركيز على التمايز الديني عالميا، وكما ذكرنا موجة صراع الحضارات، جعل هذا التغيير في المزاج الأيديولوجي عالمياً يطال ايضا الاقباط كونهم جزء من هذا التغيير، لاسيما وان مصر احد اكثر البلدان العربية انفتاحا على الخارج فكريا، وثقافيا، ومعلوماتيا، فان مؤشر التغيير في طبيعة المشاركة السياسية للأقباط انتقل الى رغبة البعض من الاقباط بالمشاركة عن طريق تأسيس حزب سياسي خاص بهم بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في العام ٢٠٠٥ (٣٢). في حين ان الاقباط منذ الاخذ بالتعددية السياسية في مصر لم يسعوا لتشكيل حزب خاص بهم، علما ان تأسيس الاحزاب وفقا للقوانين المشرعة في مصر تحظر انشاء حزب سياسي على اساس دين؛ ولعل السبب يعود الى تراجع مشاركتهم في الانتخابات التشريعية اذا ما قورنت بسنوات سابقة للعام ٢٠٠٥. فخلال انتخابات عام ٢٠٠٥ تم ترشيح ١٤ قبطياً، توزعوا بين مرشحين فقط للحزب الوطني الديمقراطي (الحزب الحاكم آنذاك)، وثلاثة مرشحين في انتخابات عام ٢٠٠٠، وسبعة مرشحين لحزب التجمع وخمسة مرشحين لحزب الغد، فضلا عن ذلك خاض ١٧ مرشحا قبطياً الانتخابات كمستقلين، وبذلك بلغ اجمالي المرشحين في انتخابات عام ٢٠٠٥ واحد وثلاثون مرشحاً مقابل اربع وسبعون مرشحاً في انتخابات العام ٢٠٠، وخمس وسبعون مرشحا في انتخابات عام ١٩٩٥، وهو مؤشر على تراجع مشاركتهم في الانتخابات التشريعية. علماً ان الاقباط خلال مسيرة الانتخابات التشريعية في مصر ظلوا ينتمون الى الاحزاب الليبرالي وبصورة اختيارية، وعدم تركيز انتمائهم داخل حزب سياسي معين(٣٣).

اما على مستوى النتائج فلم ينجح في انتخابات عام ٢٠٠٥، سوى قبطي واحد، وهو الوزير يوسف بطرس غالي ، مقابل مرشحين فازوا في انتخابات عام٢٠٠٠، اما انتخابات عام ١٩٩٥، فلم ينجح اي مرشح قبطي. واللافت للنظر انه في انتخابات عام ٢٠٠٥، لوحظ عدم تحمس الحزب الوطني الديمقراطي (الحزب الحاكم أنداك) لترشيح عدد اكبر من الاقباط، فضلا عن مشكلة ترشيح النساء وهم يشكلون مشكلة ضعف تمثيلهم داخل مجلس الشعب، وهو ما فسره البعض من المحللين المصريين، بانه يدور في رغبة الحزب الحاكم بالحصول على اكبر عدد من المقاعد في ظل صراع انتخابي كان يأمل النظام الحاكم في مصر بان هذه الانتخابات ستحدد مستقبله السياسي على المدى المنظور، والتهيئة للتوريث السياسي. الامر الذي دفعه الى التضحية بموقفه المعلن بشأن دعم مشاركة المرأة، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال اختيار عدد اكبر من المرشحين الاقباط والنساء ضمن قائمة مرشحيه، وذلك لحساب اختيار مرشحين يؤمن بكفاءتهم على تحقيق الفوز، وتم معالجة الخلل في تمثيل المرأة والاقباط عبر الاعضاء العشرة المعينين من قبل رئيس الجمهورية بتعيين خمسة اقباط اثنين من الرجال وثلاث سيدات، كما كان هناك سيدتان من بين الاعضاء الخمسة الاخرين، وبذلك يكون عدد العضوات المعينات في مجلس خمس سيدات. والتعيين لا يكون حل لمشكلة التمثيل بل يجب ان يكون الحل بفسح المجال امام الترشيح والمنافسة الحرة لهم، وتطوير نظام انتخابي يعالج الظواهر السلبية، ويكون جزء مكمل للإصلاح السياسي يفسح المجال للجميع بالمشاركة بفاعلية في الحياة السياسية، فظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية ليست حكراً على الاقباط بل ان حوالي ٧٥%من المسجلين في كشوف الناخبين لم يشاركوا في انتخابات عام ٢٠٠٥، اذن المسألة بعيدة عن اي اشكالية طائفية (٣٤). بل تراجع نسبة المصوتين بشكل كبير في هذه الانتخابات يعود الى الاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور وما اثاره العديد من المحللين حول انتخابات ٢٠٠٥، بكونها فاقدة للشرعية، وهذا التحليل دقيق الى حد كبير وذلك اذا ما حددنا عدد الناخبين الذين صوتوا، مقارنة بعدد الذي عزفوا عن التصويت يتضح لنا عدد الرافضين لسياسة الرئيس الاسبق حسني مبارك في تلك المرحلة، وتحديدا بعد تعديل الدستور بما يضمن توريث نجله جمال مبارك السلطة، وهي كانت احد اسباب الحركات الاحتجاجية والتغيير السياسي في العام ٢٠١١، واسقاط نظامه.

فقد كانت مصر تمر خلال تلك الانتخابات وما تلاه بمرحلة عسيرة عرضت التجربة المصرية في الإصلاح السياسي الى منحدر خطير، والاقباط من ثم شأنهم شان باقي المجتمع المصري يعانون اشكالية المسار بتغير النهج الديمقراطي في مصر، والذي كان بحاجة الى مراجعة شاملة وواسعة للنظام السياسي برمته وسياساته الداخلية والخارجية، ولعل هذا ما دفع الى اسقاط النظام لاسيما وان انتخابات عام ٢٠١٠، جاءت في اجواء اكثر توترا من انتخابات عام ٢٠٠٥، وما رافقها من عمليات تزوير واضحة.

والسمة الابرز في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٥، و٢٠١٠، غلبت عليها طابع العلاقات الشخصية المرتبطة بالنخبة الحاكمة، سواء من النخبة السياسية او الاقتصادية، فضلا عن محاولات اقصاء ما سمي بـ(الحرس القديم)، لصالح (الحرس الجديد) وهذا الاخير مدعوم بشكل مباشر من قبل نجل الرئيس الاسبق جمال حسني مبارك، ما ولد حالة من الارباك السياسي وتنافس خفي داخل النظام السياسي اثر بشكل او باخر على اداء

السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولعلها المرة الاولى في مصر منذ الاخذ بالتعددية السياسية نهاية سبعينيات القرن الماضي يحدث خلل كبير داخل المنظومة السياسية، فضلا عن النظام الانتخابي الذي كان له الدور الكبير في خدمة الحزب الحاكم مناصريه من المستقلين، لكونه كان سبباً في توفير مشاركة واسعة للأحزاب لكن دون توفير حماية للأقليات والمرأة، وشجع بالمقابل على تعزيز العوامل الشخصية في الوصول الى السلطة، مما كان سبباً في اضعاف النظام الحزبي وعدم تمثيل الاقليات الطبقية او المجتمعية(٣٥). وهذا كان احد الاسباب المباشرة في العزوف الانتخابي؛ لعدم الايمان باي تغيير اثناء الانتخابات الرئاسية او التشريعية، وكانت مخرجات هذه السياسة اسقاط النظام السياسي في الحركة الاحتجاجية في ٢٥/يناير/٢٠١١، والسبب الاساس في الوقوف الى جانب الرئيس السيسي عام ٢٠١٣ ومعارضة حكم الاسلاميين.

المبحث الثالث : موقف الاقباط من التغيير السياسي في مصر

موقف الاقباط خلال الحركات الاحتجاجية في العام ٢٠١١، كان محكوم بتوجيهات الكنسية، التي طالبت الاقباط في البدء بعدم المشاركة في الحراك الشعبي ليس نصرة لنظام حسني مبارك، لكن بسبب الخشية من التغيير، وهذا ما اثبتته صحة تلك الفرضية لهم، الا ان هذا الموقف قد تغير مع ازدياد زغم المحتجين واتساع عددهم واتساع عدد الشرائح الاجتماعية المشاركة.

والموقف المتحفظ في البدء لم يقتصر على موقف الكنيسة فحسب بل كان موقف تشاطرته الكنيسة مع الازهر اللذان لم يؤيدا الحركات الاحتجاجية، الا ان هذا الموقف تراجع مع اتساع حجم وزخم تلك الحركات واظهرت طوال مدة الاحتجاجات ارقى انواع التعاون والاندماج بين المسلمين والاقباط، الا انه سرعان ما تراجع هذا الموقف بسبب بعض المواقف التي اظهرتها بعض القيادات الاسلامية المتشددة*، والتي وجد الاقباط فيها سببا لرفع شعارات طائفية اطلق عليها "ثورة الاقباط" وجملة "الشعب القبطي" وبدوأ المطالبة بالغاء المادة الثانية من الدستور المتعلقة بالشريعة الاسلامية(٣٦). وياتي هذا في ظل اطار فكري مترسخ لدى الاقباط انهم عانوا من التهميش وتدني مستوى التمثيل السياسي والمحلي فضلا عن التهميش التنموي لمحافظات صعيد مصر، الامر الذي دفعهم نحو الاختباء خلف المؤسسة الدينية الارثوذكسية والانصياع لتوجيهاتها(٣٧)، وهذا مابرر تلك الشعارات الطائفية، وهو ذات السبب الذي دفع الاقباط الى الوقوف الجانب الازهر والمؤسسة العسكرية في تموز/٢٠١٣، لانهاء حكم الاخوان المسلمين.

لكن وصف ذلك الموقف والمطالبات القبطية بهويتهم منفصلة عن الهوية المصريةة، لا يمكن ان نحددها بسلوك بعض الجماعات الاسلامية المتشددة فحسب، بل سبب اخر اذ أرجع العديد من الباحثين والمفكرين المصريين الى ان تلك الاحداث لا تقف خلفها تصاعد مد الجماعات الاسلامية فحسب، بل الى ما اصطلح على تسميته "استراتيجية قوى الثورة المضادة" وهو انصار النظام الاسبق (انصار نظام حسني مبارك) والذين عملوا على اللعب بورقة التناقضات المجتمعية وتحطيم شبكة التحالفات المدنية التي تالفت منها غالبية الحركات الاحتجاجية في عشية العام ٢٠١١، لارسال ادراك مفاده ان النظام السابق بما ساده من استبداد وخلل بادراة

البلاد؛ الا انه يمثل صمام امان لحماية مصر من الفوضى(٣٨)، وهذه الفرضية اثبت صحتها بسبب الاحداث اللاحقة وطرق معالجة الاحتجاجات من قبل البعض المدفوعين من قبل نظام الرئيس الاسبق حسني مبارك والذي اطلق عليهم في مصر (البلطجية).

وادخل العديد من الباحثين ان الاختلاف المذهبي والانقسام الاسلامي والعلماني كان احد مداخل ومعززات الصراع السياسي لاغلب البلدان العربية التي شهدت الحركات الاحتجاجية وتحديدا ابان المرحلة الانتقالية (٣٩) وهذا ما اثبتته مصر خلال المرحلتين الانتقاليتين، فعلى الرغم من اجراء الانتخابات البرلمانية في نهاية العام ٢٠١١، ولحقها انتخابات رئاسية في حزيران/٢٠١٢،وهو عد اول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر الحديث، ولحقها سن دستور جديد، الا أن كل تلك الركائز التي بدت ديمقراطية لم تحقق الاستقرار السياسي بل على العكس زادت من حدت الاستقطاب المجتمعي والذي انقسم الى اسلامي – علماني، وخلف التيار العلماني انضوى الاقباط الذي كانوا يخشون – حالهم حال العديد من الطبقات الاجتماعية في مصر – من هذا التغيير المتسارع ليس على متسوى الانتخابات فحسب بل التغييرات التي شرعت بها حكومة الاخوان المسلمين عبر تغيير واقصاء عددا من كبار قادة الجيش والقضاء وعددا من الموظفين الكبار في مفاصل مهمة في الدولة، الامر الذي زاد حدة الاحتجاجات التي طالبت برحيله التي بدات منذ العام ٢٠١٣، وكان اخرها تعيين متهما بمذبحة الاقصر التي حدثت عام ١٩٩٧ محافظا للمحافظة في حزيران/٢٠١٣. الامر الذي شجع على جمع ٢٢ مليون توقيع للمطابة برحيله في ٣٠/ حزيران/ ٢٠١٣، وهنا عاود الجيش للامساك بزمام الامور بعد ان اعلن وزير الدفاع الاسبق في حينة عبد الفتاح السيسي في خطاب متلفز في ٣/ تموز/٢٠١٣ تنحية الرئيس محمد مرسي عن الحكم ولقي هذا الخطاب تاييدا من الازهر والكنيسة القبطية وهذا التأييد برز من خلال وقوفهم خلف وزير الدفاع اثناء كلمته(٤٠).

وهنا كان موقف الاقباط واضحا ازاء المرحلة الانتقالية الاولى، فهم حسموا ذلك الموقف وشاطرهم العديد من فئات وطبقات المجتمع المصري ذلك الموقف، وعند الانتقال الى المرحلة الانتقالية الثانية بالتالي انحاز الاقباط والكنيسة القبطة للرئيس السيسي وذا الانحياز كان واضحا من تأييدهم للسيسي ، ومما اعطاهم دفعة قوية لاستمرار التاييد هو دستور عام ٢٠١٤، الذي الغى دستور ٢٠١٢، والذي جاء ليضمن حقوق ست فئات من مكونات المجتمع المصرى حيث نصت المادتان ٢٤٣ و ٢٤٤ على: ((أن تعمل الدولة على تمثيل العمال والفلاحين والشباب ، والمسيحيين والأشخاص ذوى الإعاقة والمصريين المقيمين فى الخارج ، تمثيلًا ملائمًا فى أول مجلس للنواب ينتخب بعد إقرار هذا الدستور))، وبهذا ضمن الدستور كوتا للمسيحين اذ نص على انه في الدوائر المخصص لها ١٥ مقعدا تكون حصة المسيحين ثلاثة مرشحين، اما الدوائر المخصص لها ٤٥ مقعدا خصصت لها تسعة مرشحين من المسيحيين، فضلا عن باقي المكونات الاخرى المقرة بالدستور(٤١).

الا انه مؤخرا بدا الاقباط يعلنون عن عدم الرضا لسياسة الرئيس السيسي على الرغم من تعاظم دور الكنيسة القبطية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، وهذا الدور كان وفقا لميثاق غير المكتوب بينهما، وذلك بسبب الدعم الكبير الذي وفرته الكنيسة خلال مظاهرات (٣٠ / يونيو/٢٠١٣) ونظرا لهذا الدعم عين أول مساعد لرئيس الجمهورية القبطي سمير مرقص، وهذا القرار ضمن لرئيس السيسي دعماً كبيرا من قبل الكنيسة القبطية في

الولايات المتحدة والغرب واصبح الاقباط الحاضنة الرئيسية السيسي خلال زياراته الخارجية، الامر الذي دفع العديد من الاقباط لوصف هذه الحقبة بـ "بالذهبية" بالنسبة للأقباط، الا انه خلال الاشهر القليل الماضية بدات هناك اصوات مدنية قبطية تبدي معارضتها لادارة السيسي واهم تلك الاصوات المعارضة هو الدكتور عماد جاد* فضلا عن شخصيات سياسية قبطية مهمة مثل رجل الأعمال نجيب ساويرس، مؤسس حزب المصريين الأحرار، والوزير السابق والقيادي الوفدي منير فخري عبد النور، والبرلماني السابق جمال أسعد، والراحلين جورج إسحق وأمين إسكندر (قبل وفاتهما)، ونشطاء وكتاب مسيحيون. وهنا الاعتراض على الرئيس السيسي لم يكن بسياق منفصل على حالة العديد من شرائح المجتمع المصري والذي ارجع الدكتور عماد جاد ذلك الرأي الى تردي الأوضاع الاقتصادية والتي طالت المسلمين والمسيحين على حدا سواء، وبسبب الخشية من ثورة شعبية اخرى ممكن ان تعيد التيار الاسلامي الاصولي، فقد قدم المعترضين على سياسة السيسي بديلا له وقدموا رئيس الأركان المصري الأسبق الفريق محمود حجازي كمرشح لرئاسة الدولة، في مسعى للحفاظ على الاستقرار السياسي في مصر(٤٢).

وهنا عد الموقف القبطي ليس منفصل عن السياق الاجتماعي المصري ككل فاحد الاسباب التي نشات علىى اساسها حركة التغيير السياسي في مصر هي قضية التوريث واختزال السلطة بيد نخبة حاكمة والحد من سياسية تكميم الافواه في بلد بحجم ومستوى مصر، بالتالي فان الخطاب السياسي القطبي هنا جاء مناغما لمطالب الجماهير، لاسيما وان المشاريع الاستثمارية التي شرع بها السيسي على الرغم من الايجابيات التي تركتها على مصر، أنها ضاعفت من حجم الدين العام والذي انعكس بشكل او باخر على المواطن المصري ولاسيما محدودي الدخل كافة دون تمييز بين مسلم او مسيحي قبطي.

الخاتمة:

يلتقي كلا من الاقباط والمسلمين عند نقطة واحدة وهي القومية العربية، ولعل هذا ما يبرر انهم من اكثر الطوائف تجانسا اذا ما قورن بباقي المجتمعات العربية، فعلى الرغم من الاختلاف في الدين الا انه هناك العديد من المشتركات في العادات والتقاليد والايديولوجية والتاريخ والحضارة المشتركة، بفعل هذا التاريخ الطويل الممتد مع تاريخ مصر القديم والوسيط والحديث والمعاصر، وهذا ما جعل مصر بمثابة "امة مصرية"؛. وهذا ما اوجد نسيجاً متكاملا له خصوصية ميزت مصر عن باقي البلدان العربية، لكون مصر نجحت ببناء هوية وطنية جامعة.

الا ان العالم يعيش تحت تاثير المتغيرات الخارجية لاسيما القوى الكبرى التي لطالما راهنت على قضية الاقليات وانتهاك حقوقهم، فكيف اذا ما كانت مسيحية وسط غالبية مسلمة، وهذه كانت ولازالت بوابة لاختراق دول عالم الجنوب، وكانت مصر جزء من هذا التغيير.

يلتقي هذا التدخل مع تنامي نشاط الجماعات الاسلامية (الاسلام السياسي) التي جعلت من الاقليات غير المسلمة هدفها الاول لاحراج الانظمة السياسية، ولعل هذا ما عانت منه مصر ابان حقبة الرئيس الاسبق حسني مبارك، وان كانت تلك التهديدات لم تصل لمرحلة تهديد الاندماج والهوية الوطنية، الا انها كانت واقعة بين الحين والاخر، ولعل هذا مرده الى ادارة ملف الامن ازاء هذه القضايا الذي كان حازما في محاربة وملاحقة المتطرفين.

اما مع تغيير النظام السياسي في العام ٢٠١١، فان الاقباط على الرغم من بعض المواقف المتشددة والتي كانت اغلبها ردات فعل، فان موقفهم كان بمثابة يقع ضمن الاطار الجمعي لغالبية المجتمع المصري، ومواقف الكنيسة القبطية كانت متقاربة مع موقف الازهر، وفي مسعى لترسيخ ركائز الاندماج المجتمعي في مصر بنيت مصر اكبر كاتدرائية قبطية في مصر (كاتدرائية ميلاد مسيح) الى جوارها اكبر جامع في مصر افتحت في يناير/٢٠١٩، الغاية منها رسالة موجه للخارج والداخل بان النظام السياسي يقف على مسافة واحدة من الجميع .

وحتى مواقف بعض الشخصيات السياسية القبطية ازاء مسار العملية السياسية والتغييرات السياسية في مصر يأتي ضمن اطار تصحيح المسار وهنا لا ينفرد الاقباط بهذا الموقف، بل العديد من النخب السياسية المصرية، لكن الفرق هنا من يملك السلطة والقوة للافصاح عن الراي بصراحة، وهنا تقف الطائفة لحماية هذه الاصوات اكثر من الاصوات الاخرى المعارضة لبعض سياسات السيسي.

المصادر والهوامش:

١- ضاري رشيد السامرائي، الحماية الدولية للأقليات، في مجموعة باحثين، الوحدة الوطنية ومشكلات الاقليات في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٢٥.

- لا يوجد في القانون الدولي اي اشارة لتمييز الاقليات (الدينية، والعرقية، والقومية) انطلاقا من مبدأ المساوات بين البشر وهو ما اورده الاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي لم يشر الى التمييز بيم الاقليات لكونه "ينظر الى البشر بانهم متساوون" بغض النظر عن الجول التي يعيشون فيها، الا ان هذا المفهوم في المعالجة اقرب الى العدالة والمثالية منها الى الواقعية، الامر الذي جعل اغلب دساتير البلدان تصون حريات الجميع مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية والدينية لكل مكونات المجتمع.

٢- ابو سيف يوسف، الاقباط والقومية العربية (دراسة استطلاعية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٥-١٦.

٣- المصدر نفسه، ص١٦.

٤- عبد السلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٤٧.

٥- ابو سيف يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

٦- المصدر نفسه، ص ١٧.

٧- عبد السلام ابراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧-١٤٨.

٨- سداد مولود سبع، ابعاد وحقيقة ازمة الاقباط في مصر، المرصد الدولية ، العدد٢، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٩٧.

٩- ابو سيف يوسف، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

١٠- عبد السلام ابراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٨.

١١- ابو سيف يوسف، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

١٢- عبد السلام ابراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.

١٣- ابو سيف يوسف، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

١٤- سداد مولود سبع، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

*) هنا الكلام عن المرحلة التي سبقت اسقاط نظام الرئيس حسني مبارك اذ شهدت مصر بعد احداث ١١/ايلول/٢٠٠١، التي شهدت مصر على اثرها تصاعد الهجمات الطائفية وتحديدا تجاه الاقباط وليس العكس.

١٥- عبد السلام ابراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.

١٦- نيفين عبد المنعم مسعد، التيارات الدينية في مصر وقضية الاقليات، مجلة المستقبل العربي، العدد١١٩، بيروت، ١٩٨٩، ص١٠٢-١٠٣.

١٧- لمزيد من التفاصيل ينظر: سداد مولود سبع، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣-١٥٥.

١٨- كذلك ينظر: صحيفة الحياة، العدد ١٥٧١٦، لندن، ٢٠٠٦/٤/١٥. و صحيفة بابل، العدد ٣٦٢٤، العراق، ٢٠٠٢/٢/١٢.

١٩- http//www.baheth iblogsnot.com/2005/11/blog htm.p.1

٢٠- صحيفة القدس العربي، العدد ٥١٢٠، ٢٠٠٥/١١/١١.

٢١- صحيفة بابل، العدد_٣٤٥٥)، العراق، ٢٠٠٢/٩/١٨.

٢٢- ينظر في هذا: - صحيفة الحياة ، العدد ١٥٧١٦، لندن، ٢٠٠٦/٤/١٥. – صحيفة الحياة، العدد ١٥٧١٨، لندن، ٢٠٠٦/٤/١٧ .

٢٣- ضاري رشيد السامرائي، مصدر سبق ذكر، ص ٣٣.

٢٤- صحيفة بابل، العدد ٣٤٥٥، ٢٠٠٢/٩/١٨.

٢٥- سداد مولود سبع، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

٢٦- صحيفة بابل، العدد ٣٤٥٥، ٢٠٠٢/٩/١٨.

٢٧- الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية، ط١، المعهد الدولي لحقوق الانسان، نيويورك، ٢٠٠٥.

٢٨- سداد مولود سبع، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.

٢٩- الحقيقة تشكل مسألة بناء دور العبادة في مصر إشكالية وجدل كبير ويتركز هذا الجدل لدى المتطرفين لكل من الاقباط او المسلمين، فالمتطرفين من الاقباط يرون ان الدولة تنحاز للمسلمين في هذه القضية واما المسلمين يرون ان النظام اشد سطوة في التعامل مع الحركات الاسلامية الاصولية او غير الاصولية مقارنة بتعاملها مع متطرفي الاقباط الذي لا يواجهون ذات الشدة، ويبرر المسلمين بأن عدم بناء الكنائس الجديدة لدى الاقباط غير مرتبط بمنع او عوائق سياسية بل متعلق بالأقباط ذاتهم

الذي يسود لديهم معتقد بضرورة ترميم الكنائس وليس بنائها والقلة من رجال الدين الاقباط الذين يرون بضرورة بناء كنائس جديدة ، ولمزيد من التفاصيل ينظر في هذا: باحث عن الحق والحرية: احداث الاسكندرية... اوجاع واوهام الاقباط ، تقرير، ٢٠٠٥، ص٢. متاح على الرابط: http://baheth1blogsnot.com/2005/blognost htm1

٣٠- صحيفة الحياة، العدد١٥٧١٦، لندن، ٢٠٠٦/٤/١٥.

٣١- ابو سيف يوسف، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

٣٢- ثناء فؤاد عبدالله، ملامح وافاق التحول السياسي في مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٨، بيروت،٢٠٠٦، ص٥٦.

٣٣- حسنين توفيق ابراهيم، حامد عبد الماجد القويسي ، الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر، مجلة المستقبل العربي،العدد٣٢٦، بيروت،٢٠٠٦، ص٥٧.

٣٤- المصدر نفسه، ص ٥٧-٥٨.

٣٥- عبد السلام نوير، التطور الديمقراطي في مصر "المؤشرات والملامح وافاق المستقبل"، مجلة دراسات مستقبلية، العدد ١٢، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط، ٢٠٠٦، ص٣٢.

*) اساس التوتر الطائفي بين المسلمين والاقباط بدا مع شهر اذار/٢٠١١، فبعد ان اعلن رئيس الوزراء عصام شرف في حينها ان يستمد شرعيته من ميدان التحرير تظاهرة جماعة اسلامية متشددة امام مجلس الدولة طالبوا باغلاق سراح سيدتين قبطيتين اسلمتا وكانتا محتجزتين، وصرح رئيس الجماعة هذه بان الديمقراطية حرام وان قرار الجماعة بعدم المشاركة بالاحتجاجات جاء لكون رفع الصليب فيها، وعلى اثر هذا التصريح اندلعت اشتباكات طائفية بين الطائفيتن في قرية صول، ادت الى مقتل وجرح عدد من المواطنين من كلا الطرفين. وهذه الحاثة اعطت الزخم قويا لمشاركة الاقباط بالاحتجاجات لا لكونهم مواطنين بل لكونه اقلية مسيحية وسط غالبية مسلمة .

٣٦- محمد صفار، ادارة مرحلة ما الثورة.. حالة مصر، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٨٤)، مركز الاهرام للدرسات الاسراتيجية والسياسية، القاهرة، ابريل/٢٠١١، ص٢٦.

٣٧- نبيل عبد الفتاح، انتفاضة الأثنيات: أزمة الاندماج القومي ونزاعات الهويات بعد الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، العدد(١٩٣)، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، يوليو/ ٢٠١٣، ص ١٧.

٣٨- محمد الصفار، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

٣٩- اسامة صالح، تجليات متباينة: "التوظيف المراوغ" للدين في صراعات ما بعد الثورات، ملحق مجلة السياسة الدولية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد(١٩٠)، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، اكتوبر/ ٢٠١٢، ص ٢٨.

٤٠- سداد مولود سبع ، التغيير السياسي في مصر: دراسة في الموقف الامريكي، مجلو العلوم القانونية والسياسية، المجلد الاول، العدد الرابع، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ٢٠١٥، ص١١-١٢.

٤١- د. محمد فايز فرحات، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠٢٧/١/٢٦، متاح على ارابط : https://www .sis.gov.eg/section/10246/7371?lang=ar

*) الدكتور عماد جاد هو كاتب ومفكر وسياسي مصري والمتحدث باسم التيار الليبرالي الحر، وهو احد الشخصيات الاكاديمية المرموقة مصريا .

٤٢- أقباط مصر ومعركة التغيير السياسي، قطب العربي، ٢٠٢٣/٩/١٢. متاح على الرابط: https://arabi21.com/story/1537947.